

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



JSIE BISKRA  
JOURNÉES SCIENTIFIQUES INTERNATIONALES SUR L'ENTREPRENEURAT

الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية

بعنوان

آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق

أيام 05/ 04/03 ماي 2011

**دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر  
في تدعيم المقاولاتية النسوية بالجزائر ANGEM**

الاسم و اللقب : كلثوم بوغالم

الرتبة: أستاذة مساعدة قسم-أ-

الهاتف النقال : 07.92.40.09.73

البريد الإلكتروني : boughalem.keltoum@yahoo.fr

المركز الجامعي - محمد الشريف مساعديّة - سوق اهراس



## المداخلة

إن النظرة التقليدية لمجتمعنا كانت تحصر عمل المرأة في مجالات ضيقة لا سيما الادارة و التعليم بالاضافة إلى الأعمال المنزلية و تربية الأبناء التي تعد من صميم و أولويات كينونتها في المجتمع ، و بالتالي لم يكن عالم الاستثمار و خلق مؤسسات خاصة مجالا مفتوحا أمامها، و هذا بالرغم من إثبات الكثيرات من النساء مقدرتهن على العطاء ، الإبداع و رفع شعار التحدي و الإسهام بشكل كبير في الدفع بالاقتصاد الوطني لاسيما في الجزائر خاصة بعد التعديلات الأخيرة في قانون الأسرة الجزائري و دعوة كل الأجهزة المدعمة للمؤسسات في الجزائر وعلى رأسها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM على التكفل بتطلعات المرأة المقاولاتية وتقديم كل العون و المرافقة لها على كل الأصعدة . إلا انه لن يكون عملا سهلا و تكفلا تاما في ظل العديد من المعطيات ، الرهانات و التحديات، على رأسها كفيان وضع آليات و استراتيجيات خاصة بتحفيز المرأة للولوج في عالم الاستثمار دون تردد أو خوف لا سيما في ظل الأحكام المسبقة على فشل المرأة و عدم قدرتها على تسيير مشروعها ، وأكثر من هذا رفض المجتمع - الذكوري بامتياز - لمشروعها و ما يسلبه من ضغوط نفسية على المرأة ابتداء من العائلة ، فريق العمل و باقي المتعاملين في نفس الحقل الذي تنشط فيه . و بالتالي : فيما تمثلت مجهودات و إسهامات جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في تدعيم و مرافقة المرأة الجزائرية المقاولاتية؟، و هل فعلا تمت تهيئة الأرضية اللازمة للتكفل بانشغالها في عملية تسييرها لمشروعها بداية من التعبئة و التحسيس ، مرورا بتقديم و توفير كل الوسائل و الإمكانيات الضرورية لتسهيل تجسيد المشروع عبر مختلف مراحل وصوله و وصولا إلى نجاحه؟، و هل يمكن فعلا تجاهل أو إغفال تأثيرات المعوقات السوسيوثقافية في مدى نجاح أو فشل مؤسسة المرأة المقاولاتية في الجزائر؟ و ما هي الإجراءات النوعية الواجب اتخاذها في التعامل مع هذه القضية في ظل كل التطورات التي يشهدها العالم لاسيما في مجال حقوق الإنسان ، و الدعوة إلى استثمار أفضل للموارد البشرية المتاحة لضمان استدامتها.





## في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



إن الاهتمام بوضعية المرأة كان بهدف تنمية كفاءاتها و حسن ترشيدها لاسيما في مجال التنمية البشرية، و يمكن إرجاع هذا التصاعد -وتحديدا في منتصف القرن العشرين- إلى العديد من العوامل أبرزها تطور النظرة للمرأة في مجال التنمية بمختلف مستوياتها، و هو ما عبرت عنه نتائج مختلف المؤتمرات و الاتفاقيات المتناولة لقضايا المرأة<sup>1</sup>.

على مستوى تطورات البيئة العالمية: جسدتها وثائق الأمم المتحدة الصادرة عن المؤتمرات العالمية المتتابعة منذ مؤتمر المكسيك في السبعينيات مرارا بمؤتمر المرأة في نيروبي (1985م)، مؤتمر القاهرة للسكان و التنمية (1995م)، مؤتمر العالم للتنمية الاجتماعية، مؤتمر المرأة في بكين (1995م) انتهاء بإعلان الأهداف الإنمائية للألفية التي تضمنت مواجهة تحدي تمكين المرأة حتى عام 2015 و التزام دول العالم بها.

على مستوى التطورات الاقتصادية العالمية و الإقليمية: متمثلة في التواجد نحو دعم آليات السوق و التحولات إلى الرأس مالية و ما صاحبه من سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية و آثارها السلبية على تهميش النساء و زيادة حدة الفقر.

المتغيرات السياسية العالمية: و تطور الخطاب السياسي العالمي للتأكيد على احترام حقوق الإنسان و تعميق الممارسة الديمقراطية، و ما صاحب ذلك من النظر لإلى حقوق المرأة باعتبارها ركنا أساسيا في حقوق الإنسان.

تطور النظريات و الممارسات التنموية: من خلال التأكيد على مفهوم المشاركة و أهمية المتغيرات قد أدت بدورها، إلى تطور المفاهيم و الأطر التحليلية التي تناولت وضع المرأة في السياق التنموي و يمكن هنا الإشارة إلى المداخل و الاقتراحات التالية<sup>2</sup>:

مدخل المرأة في التنمية: ينطلق هذا المدخل من افتراض أن المرأة غائبة عن فكر المخططين و صانعي السياسة في التنمية، و من ثم فهي مبعدة عن العملية، و هنا يركز هذا المدخل على الأدوار الإنتاجية من خلال توجه مشروعات خاصة إلى المرأة لمواجهة مشاكلها أو مكافحة الفقر، و هذه المشروعات هي في الأغلب مشروعات تقليدية من شأنها تكريس تقسيم العمل النوعي و لا تمس الفجوات النوعية بين الذكور و الإناث.

مدخل المرأة و التنمية: يتجه إلى الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية للمرأة و تطوير مهاراتها للعمل في كل المجالات بما فيها تطوير تكنولوجيا تسهم في دعم توجه المرأة إلى العمل الإنتاجي.





## في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



مدخل النوع الاجتماعي و التنمية: يركز هذا المدخل على أهمية إدراج مفهوم المساواة النوعية في الحصول على الموارد الإنتاجية في ظل الاعتراف بوجود مشكلة عدم المساواة بين الجنسين و فوارق بينهما تعوق مسار التنمية، و كان ظهور مفهوم النوع الاجتماعي للتدليل على أن المشكلة الحقيقية في علاقة المرأة بالتنمية هي في الأساس مشكلة الأدوار التقليدية و تقسيم العمل التقليدي المؤسس على مفاهيم خاطئة بأدوار و إمكانيات و صلاحيات كل من الذكور و الإناث في المجتمع و يشير إلى اختلاف الأدوار النوعية باعتبارها محصلة للممارسات الاجتماعية و ليس نتاجا لفوارق بيولوجية، و هذا المدخل يؤكد على أهمية الثقافة السائدة و القيم و الممارسات الاجتماعية، و يعتبر أن النظام الاجتماعي هو الذي يميز بين الرجل و المرأة و يحد من قدراتها.

مدخل التمكين: و هو مفهوم حديث ظهر في التسعينيات من القرن 20م و أصبح الأكثر استخداما لسياسات و برامج المؤسسات الحكومية و المنظمات غير الحكومية، و هو مفهوم يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في المؤسسات التنموية، و يسعى إلى القضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات تمكينها من تقوية قدراتها و الاعتماد على الذات، و يحقق التمكين للنساء، بتوسيع النطاق و فرض الخيارات و البدائل أمامها، و هذا المفهوم يجعل التنمية أكثر بمشاركته، و يتخطى مفاهيم و ممارسات الرعاية الاجتماعية للنساء، من خلال تمليكهم لعناصر القوة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و المعرفية و تمكينهن من التأثير في العملية التنموية و ممارسة حق الاختيار.

و يتوافر مقياس تمكين المرأة، المعتمد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الساعي إلى قياس مشاركة المرأة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، الاجتماعية، المهنية و السياسية و ذلك اعتمادا على مؤشرات متوسط الدخل للفرد، نسبة النساء في الوظائف المهنية و حصة النساء في مقاعد البرلمان، و عند تطبيق هذا المقياس على الدول العربية (15 دولة عربية بسبب قصور البيانات)، اتضح القصور الواضح في تمكين المرأة العربية في كل الدول العربية إلى احتلت المرتبة قبل الأخيرة على هذا المقياس و هو ما يتنافى مع أدبيات التمكين التي ترى أنه لكي نستطيع منح القوة للأفراد و الجماعات، الهياكل البشرية و المؤسساتية، فإن القوة تأتي من ثلاثة عوامل أولها: امتلاك المعرفة للذات، ثانيها: امتلاك الثقة الضرورية للعمل و الانجاز، ثالثها: أن يكون الفرد جزءا من جماعة أو مجتمع يشعر فيه بالمواطنة و يمكنه من تحرير طاقاته كاملة. إن تمكين المرأة، هي أولا أولويات التمكين و يتوجه إلى أربعة معان أو أبعاد:





## في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



الوصول إلى زيادة حقيقة في دخول النساء، من خلال نشاط إنتاجي.

تمكين النساء من التحكم أي توافر الخيارات و البدائل.

تمكين النساء من أن يكونوا قوة تفاوضية لتحسين مكانتهن.

توفير الفرص للنساء لدعم شبكات الأمان الاجتماعي و هذا لتمكينهن من حماية مصالحهن الفردية و الجماعية.

و بالنظر إلى آليات تمكين المرأة المتمثلة في بناء الوعي، بناء القدرات، بناء القاعدة المعرفية و بناء الاتجاهات الواضحة

المحددة، يستوجب تسطير توجهات إستراتيجية و عدم قصرها في الحاجات الضرورية و كذا إلزامية إشراك مؤسسات

المجتمع المدني بشكل فعال في تحقيق رهانات التمكين لاسيما ما تعلق بالرعاية الاجتماعية التي تشكل أرضية التنمية

البشرية المستدامة.

مقاربة النوع الاجتماعي :

إن المقاربة الجديدة للتنمية بالنوع و التي اعتمدت من طرف الأمم المتحدة في المؤتمر الدولي الرابع حول المرأة ببيكين

سنة 1995 م كتكملة للبيان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948م – كما سلف الإشارة إليه سابقا

– جعلت من المساواة بين المرأة و الرجل شرطا أساسيا لبلوغ هدف التنمية البشرية ، لهذا فقد نصت المادة (13) من

إعلان مؤتمر بيكين على تمكين المرأة من مشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة العامة بما في

ذلك صنع القرار و بلوغ مواقع السلطة ، و هي أمور أساسية لتحقيق المساواة ، التنمية ، السلام .3

كما أن اعتماد مقاربة النوع في تقاطعها مع المقاربة الحقوقية و التشاركية يخلق توازنا في لادوار و العلاقات الاجتماعية

و يغير الصورة النمطية للمجتمع تجاه النساء و يحقق سياسة محلية مبنية على المساواة بين الرجال و النساء في كافة

مجالات العمل الجماعي : التعمير ، النقل العمومي ، المجال الاجتماعي و الثقافي، محاربة الفقر وسط النساء ، تعميم

الصحة الإنجابية و محاربة العنف ضد النساء .4

تعرف مقاربة النوع الاجتماعي على أنها :

مجموع المعارف ، الأفكار، المواقف ، الاتجاهات ، الخبرات ، السلوكات ، الممارسات و أنماط الحياة التي تبنى على

اعتبار أن النساء و الرجال يولدون أحرارا و متساوين في الكرامة المتأصلة فيهم كبشر و في الحقوق المترتبة عن ذلك





## في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



الشيء الذي يغير من نمط العلاقات السائدة في المجتمع المبنية على اللامساواة و بالتالي فالميزانية حسب - مقارنة النوع

الاجتماعي - يتم إدخالها كأداة تحليل في مسلسل برمجة و تنفيذ الميزانية 5.

هذا و الحدير بالذكر، أن الفرق بين مفهومي الجنس و النوع الاجتماعي - هو كون المفهوم الأول يرتكز على الفوارق البيولوجية الأساسية بين الرجال و النساء أما الثاني فهو الأكثر تعقيدا و هو المرتكز على المميزات السوسيو - ثقافية التي تحدد وضع و ادوار الرجال و النساء في المجتمع و كذا توزيع الموارد فيما بينها . حيث أن مميزات الجنس تتمثل في كونها : طبيعية ، كونية ، محددة بيولوجيا . يولد بها الإنسان ، تهم الأفراد ، غير قابلة للتغيير ، ترتبط بصفات الذكورة و الأنوثة . في حين ما يميز النوع هو : مواصفاته الثقافية و الاجتماعية غير كونية ، مكتسبة اجتماعيا ، تهم المجتمع و المؤسسات متغيرة في الزمان و المكان تشكلها القوانين ، المعايير الاجتماعية ، الثقافة السائدة و التربية 6.

و بالتالي فالنوع الاجتماعي ليس إذا معطى طبيعي بل هوية اجتماعية ، فتوزيع الأدوار بين النساء و الرجال يبرز تمايزا اجتماعيا تعيد إنتاجه المهام اليومية لكليهما ، و يتعزز التباين في الوضع و الأدوار بين النساء و الرجال و النساء بتباينات أخرى بارتباط مع متغيرات أخرى سوسيو - اقتصادية كالطبقة الاجتماعية ، الوضع المهني ، مستوى التعليم و العادات و المحلية (كوسط الإقامة) 7.

التنمية بمقاربة النوع :

إن التنمية هي التوظيف الأمثل لكل الإمكانيات البشرية و المادية المتاحة في المجتمع لإحداث التطور المنشود ، كما أن التنمية لا تقتصر على جانب واحد من جوانب الحياة بل تشمل كافة جوانبها الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية ، السياسية ، التربوية ، القانونية و الادارية .

و المقاربة بالنوع في مجال التنمية تهدف إلى ترقية سلطة الرجال و النساء معا مع تقوية قدرات كل جنس للحصول على موارد متساوية وهذا انطلاقا من الوعي بالاختلاف بين احتياجات ، ادوار و مسؤوليات النساء و الرجال و العوائق التي يواجهونها كونهم نساء أو كونهم رجال و كذا الوقوف على مبدأ المساواة في علاقات النساء و الرجال و التي و التي تؤدي إلى وضع يتمتع فيه كل واحد من النوعين بوضع متساو على الموارد و التحكم فيها .





## في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



ونظرا للوعي بهذا الرهان لابد من التحديد لقضايا النوع الاجتماعي ضمن عملية شاملة للبرمجة أو التطوير المؤسستي و يهدف هذا التحديد إلى ضمان إدماج احتياجات ، ادوار و مشاركة النساء و الرجال ضمن عملية تطوير البرامج و المشاريع و هذا يتطلب تنظيم المعطيات و المعلومات حسب الجنس ، و أن يحدد بدقة كيف يتم تقسيم العمل ، الاحتياجات ، الأدوار و المشاركة و كيف يتم تمييزها و تقديرها بالنسبة لكل جنس امرأة كان أو رجلا .8

من خلال ما سبق : ما واقع و أشكال توظيف مقارنة التنمية بالنوع الاجتماعي في اقتصاديات المجتمع العربي ؟  
إن المرأة العربية - حسب البروفيسور فريدريك ليلاي عالم الاجتماع الفرنسي - تجمع بين خصائص المرأة المستقرة ( المرأة التقليدية الكلاسيكية ) و المرأة غير المستقرة ( المرأة الحديثة التي تعيش في المجتمعات الصناعية سواء كانت غربية أم شرقية ) و عندما تكون المرأة العربية امرأة في مرحلة انتقالية أو فرعية فإنها تعاني من عقد و مشكلات الازدواجية بين الماضي و الحاضر و بين الظاهر و الكامن ، فماضي المرأة هو قديم و محافظ ، بينما حاضرها هو جديد و متحرر .  
أما الازدواجية الناجمة عن التقاطع بين الداخل و الخارج فان داخل المرأة العربية أي أفكارها ، آراؤها ، قيمها و مقاييسها و مواقفها قديمة ، محافظة و رجعية بينما خارج المرأة العربية حديث ، جديد ، متجدد و متحرر .9

ومن ثمة فتجميع كل عوامل تمكينها و تأهيلها للقيام بالانخراط في مطلب التنمية على أحسن وجه رهان جوهري تسعى لتحقيقه المنظمة العربية للتنمية الإدارية من خلال الحرص على توسيع و تطوير حجم مشاركة المرأة العربية كما و نوعا في سيرورة التنمية المستدامة انطلاقا من تحريرها من العجز و السلبية و التخفيف من العقبات التي تعترض سبيل هذا التطور، و قد جاء هذا الحرص خاصة بعدما شهدته المرأة العربية من صعود تمثل في ظاهرتين أساسيتين: 10

أولهما: اتساع حجم مشاركتها في ميادين العمل و ارتفاع نسبة مساهمتها في النشاط الاقتصادي، العلمي و الثقافي، و قد توافقت مع هذا التطور ظاهرة الانحسار التدريجي للأمية و ارتفاع نسبة النساء المتعلمات في جميع المراحل.

ثانيها: تقدم وعي المرأة العربية في الدفاع عن حقوقها و مكتسباتها عبر المؤسسات النسوية الحقوقية و المهنية للقوانين و التشريعات الخاصة بأوضاع المرأة في عدد من البلدان العربية، كما انتشرت المؤسسات الخاصة بالدفاع عن حقوق المرأة في جميع الميادين.





## في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



إن هذا المساق يبعث على التفاؤل بما أحرزته المرأة العربية من تقدم لحد الآن إلا أنه و في واقع الأمر - لا يمكن - وفقا لما أورده العديد من التقارير الإقليمية العربية التي تسعى إلى تقييم أوضاع المرأة في المنطقة العربية و مختلف إنجازاتها، لحزم بتحقيق المرأة العربية النهضة نوعية تمكنها من مواجهة تحديات التنمية، فقد أشار تقرير عن المرأة العربية و هو تقرير تقدم المرأة العربية عام 2001م (11) إلى وجود فجوات في النوع الاجتماعي في كل أوجه الحياة، فحتى مع تزايد أعداد النساء في المجالات العامة و تمتع عدد أكبر منهن بنصيب عادل من الموارد لا تزال قيم النوع الاجتماعي تلعب دورا معقدا يقلص العدالة و المعاملة المتساوية للنساء.

و في هذا الإطار لابد من الإشارة إلى استباقية المرأة المغربية - كمثال عن المرأة العربية- في مطالبتها بحقوقها بما في ذلك فرص التنمية و التحرر من القيود الرجعية و التصورات الدونية لدور المرأة في المجتمع .

و بالنظر لما يشهده المجتمع المغربي - على وجه الخصوص - من دينامية في مجال حقوق النساء و النهوض بها منذ عدة سنوات بمساهمة أطراف متعددة حكومية و غير حكومية : سياسية ، حقوقية و مدنية . و هو ما ساهم في تدعيم المقاربة الحقوقية و الديمقراطية التشاركية في برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية من اجل تعزيز مبادئ المساواة و تقليص الفوارق المبنية على النوع الاجتماعي كما اوصت بها المؤتمرات العالمية ( نيروبي ، بيكين ) و مما حددتها اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، و طبقا لاهداف الالفية للتنمية . وقد تم ترجمة هذا الاعتماد لمقاربة النوع الاجتماعي و المساواة في مخططات التنمية المحلية و ذلك على مستوى الميزانيات في سياق برنامج "المواطنة المسؤولة" التي بادرت بها الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة على مستوى دولة المغرب الشقيق كتجربة رائدة في الاستثمار النوعي لإمكانيات المرأة العربية في تجربة التنمية المحلية . 12

وقبل عرض التجربة الجزائرية في مجال المقاولات النسوية لا بد من الوقوف عند مصطلح جوهري ثان في هذا الطرح هو مفهوم المقاولات.

يندرج مفهوم المقاولاتية ضمن تطبيق " المقاربة التدريجية " « approche managerielle » التي أصبحت ضرورية لتمكين الجماعة المحلية من الآليات الكفيلة بتحقيق دورها التنموي. و تحقيق هذا المطلب يعتمد على الذات،







## في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



الذي يركز على المقاولات، والتي بدونها لا يمكن الحديث عن تراكم اقتصادي أو تكوين رأسمالي، و ليست المقاولات الكبرى التي تتجلى في الدولة، و لكن المقاولات بمفهومها الحديث التي تتجلى في مقاولات الجماعات المحلية في إطار البلدية، حيث أن النظريات الاقتصادية الحديثة تأخذ بعين الاعتبار الإطار الاقتصادي المحلي، كعنصر أساسي للتحليل الاقتصادي و لتطبيق المخططات الاقتصادية. و لأجل ذلك، فقد أصبحت الجماعات الحضرية و القروية المنشط الرئيسي للدورة الاقتصادية على الصعيد المحلي، و إحدى الميادين و المجالات التي أضحت علم الاقتصاد يهتم بها من كل الجوانب المرتبطة بالمجال الاقتصادي.13

انطلاقاً من هذه الأهمية ، يتبين لنا أن الحاجة أصبحت أكثر إلحاحاً في تغيير مقاربة الدولة للجماعات المحلية كوحدات ترابية إدارية، إلى جماعات اقتصادية تنافسية، تقوم بتنشيط الدورة الاقتصادية المحلية، و كأحد الشركاء الرئيسيين للدولة، في المبادرات الكبرى و إنعاش الاستثمارات و حل المشاكل الاجتماعية. و بالتالي فقد أصبحت الجماعات المحلية كقطب اقتصادي مهم، يساهم في دعم الاقتصاد المحلي، و فاعل أساسي ليس فقط في مجال نفوذها، بل تعدتها إلى المشاركة في المبادرات التنموية الكبرى ، كما حدث بالمغرب في إطار ما عرف بالمبادرة الملكية التي أطلق عليها اسم " المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، التي تهدف إلى تحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين سواء عن طريق التدخلات الميدانية أو عن طريق الدعم المالي.

و بالنظر إلى تداعيات العولمة فإنه يفترض المرور من الدولة القوية إلى الدولة الإستراتيجية ، الذكية، التي تخول لنفسها وسائل من أجل التوقع ، التقييم ، التدبير ، الضبط و التحديث. و بذلك يمكن القول، بأنه إذا كانت الدولة قوية بمركزيتها فإنها أكثر صلابة بانفتاحها على محيطها الذي تمثله الجماعات المحلية. و عليه فإن الدور السياسي الذي تلعبه هذه الأخيرة من خلال اعتبارها مدرسة لممارسة الديمقراطية المحلية، و مشاركة السكان في اتخاذ القرار المحلي، و الانفتاح على المجتمع المحلي، يجسد بعمق تحولها للعب دور الشريك ، المساهم و المحاور في تلك التفاعلات، و أصبح لها من الوظائف الجديدة ما يؤهلها للبروز كجماعة مقاولات، تسخر كافة الإمكانيات في سبيل جلب العملة الصعبة بواسطة استقطاب الاستثمارات الأجنبية عبر تسويق مجالها الترابي، مستغلة في ذلك كل التقنيات الحديثة للإعلام و





## في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



التواصل. غير أنه لتحقيق هذه القفزة النوعية، فمن الضروري تغيير طريقة تسيير الشأن العام المحلي و ذلك بالانتقال من

### النظرة التسييرية الضيقة إلى المقاربة التدريبية الحديثة و المتجددة.14

إن مفهوم التدبير يتجاوز اعتباره تقنية حديثة في إدارة المقاولات بصفة عامة ، إلى اعتباره فلسفة جديدة للبنىات ، فالتدبير هو عملية معقدة تكمن في تحويل الموارد البشرية و التقنية و رؤوس الأموال إلى مقاولات فعالة ، و بالتالي فالتدبير هو مرحلة متقدمة في مجال التسيير ، على اعتبار أن مدلوله لا يتوقف عند مجرد الاهتمام بمجال التسيير ، بل يشمل مجال تقنيات التنظيم و التسيير داخل المنظمة في أفق التدعيم بمقومات المردودية. فالتدبير يفيد معنى التنظيم و إدارة شان المقاولات،

### بينما التدبير المقاولاتي فيعني تقنيات التنظيم و التدبير و التسيير و الاستثمار في مشاريع مقاولاتية. 15

و قد اكتسحت كلمة التدبير « management » الأدبيات اللاتينية، لتحل محل كلمة التسيير بالنظر للتأثير الذي أخذت تمارسه الأدبيات الأنجلوساكسونية ذات المقاربة الشمولية في التعامل مع القيادة و الإدارة، غير أن المقصود بالتدبير يختلف من المدرسة الفرنسية إلى المدرسة الأنجلوساكسونية. بحيث تدل كلمة تدبير *gestion* حسب المدرسة الفرنسية، على مجموع الوسائل المعتمدة و القواعد و الإجراءات القانونية الواجب الالتزام لها عند مزاوله مهمة التدبير، و هو بهذا المعنى له بعد أحادي هو المطابقة *conformité* ، عكس مفهوم التدبير لدى المدرسة الأنجلوساكسونية، فهو رباعي الأبعاد، المطابقة *conformité*، الاقتصاد *économie* ، الفعالية *efficacité* ، النجاح *efficience* . فهذه المدرسة، تعتبر التدبير مجموع المعارف التي تهتم بتنظيم و تدبير المقاولات ثم كيفية تطبيق هذه المعارف على عملية تجارية أو مقاولاتية ، بالإضافة إلى قيادة إدارة عملية التدبير، و بالتالي فالمدرسة الأنجلوساكسونية يركز التدبير فيها على مفهوم واسع ، يأخذ بعين الاعتبار تأثير المحيط الداخلي و الخارجي على المنظمة.16

و قد تطور مفهوم التدبير بفضل تقدم الأبحاث العلمية في هذا المجال، بحيث بقيت تتجاوزه نظريات علماء الإدارة، وفق منطق الليبرالية الجديدة، التي تعتمد على الانفتاح و التشارك ، الاندماج و الحكامة، بحيث أصبحت الممارسة الإدارية تفرض المزواجة بين علم و فن الإدارة، لإعطاء التدبير فلسفة جديدة و خاصة و بناء على ذلك، يمكن تقديم تعريف للتدبير على " أنه تفعيل أنشطة أو خدمات مختلفة و متنوعة باستعمال الموارد البشرية اللازمة و المتخصصة في شتى ميادين الحياة، استنادا إلى تخطيط مسبق، و وفق انجاز محكم، و مراقبة آنية و بعدية، بناء على منهجية معقنة و تحفيز مستمر





## في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



لتلك الموارد البشرية. فمن خلال هذا التعريف يمكن استخراج مقومات و أركان التدبير و هي : التخطيط، التنظيم، التحفيز، المراقبة التي تطبق في جميع الحالات سواء داخل المنظمات الإدارية، أو الوحدات المهنية، مهما اختلفت توجهاتها و أهدافها و مهما كان حجم و تكلفة برنامج عملها و مخططاتها.17

هذا و يعد التخطيط الركيزة الأولى للتدبير، وهو: عملية ذهنية إبداعية تعمل على رسم الأهداف والتوجهات المراد إتباعها لإنجاز قانونيا، ثم نهج أسلوب علمي لدراسة كل المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف المنظمة. وهناك أنواع متعددة للتخطيط لكن التخطيط الاستراتيجي التشاركي أكثرها استعمالا ويسمح هذا النوع من التخطيط في : 18

كشف الحاجيات الآنية والمستقبلية، والتنبؤ بالتغيرات، ثم تحديد رؤيا مشتركة للمستقبل.

كما يعتبر التخطيط الإستراتيجي التشاركي، مقارنة لتحسين التدبير من خلال التنسيق، وتنسيق، وتدبير المدخلات، والتتبع وفق مؤثرات قابلة للمعاينة والقياس.

طريقة عمل تسهل وتوجه الحوار مع جميع المعنيين بالأمر، إنه يقدم إطار للتشاور حول آفاق التنمية بطريقة تشاركية.

هو مقارنة لتحسين التواصل بين الشركاء والسكان حول الأهداف الإستراتيجية.

بالنسبة لعملية التدبير الجماعي في المغرب -على سبيل المثال -عرف نقلة نوعية، إذ انتقل من التسيير الإداري إلى التسيير الشبه الاقتصادي، إلى التدبير المقاولاتي الذي يعتبر السمة المميزة للميثاق الجماعي لسنة 2002 م، إذ يشكل البعد الاقتصادي في تحديد مفهوم الجماعات المحلية اتجاها أكثر إلحاحا، بسبب التحديات التي يطرحها ما يعرف "باقتصاديات السوق"، بقيادة الليبرالية الجديدة، التي أفرزت العولمة بكل مظاهرها و أبعادها، و بسبب الأسلوب الجديد في تدبير الشأن العمومي و الخاص MANAGEMENT وهو أسلوب التدبير المقاولاتي. و بذلك أصبحت الجماعات الحضرية و القروية ذات أدوار أكثر تدخلية، و أصبح حضورها الاقتصادي في ميدان التشغيل، التنشيط و التحفيز من الأولويات و أصبح الحديث واقعا عن الجماعة المقاولاتية.19

و هو ما منح الأولوية في التسيير الإداري إلى الجماعة التي باتت مدعومة لأن تصبح مقاولات أصيلة بالمعنى الاقتصادي للكلمة، أي يجب أن تستهدف الاختصاصات بلورة مظاهر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالمغرب ، خاصة من خلال خلق مناصب الشغل و تشجيع المقاولات الصغرى و المتوسطة لضمان تحقيق تنمية مستدامة.20





# في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



إسهامات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في إنشاء مشاريع المقاولات النسوية بالجزائر :

- مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: 21

عقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر" والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، ثم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004.

الأهداف العامة:

مكافحة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف الخاصة لدى فئة النسوة.

استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية، ثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.

تنمية روح المقاولات عوضا عن الإتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالته.

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتحسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة وتمثل مهامها الأساسية في :

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.

- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.

- إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي سيحظون لها.

- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.

- مساعدة المستفيدين، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

2- تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تملك الوكالة هيئة تسمى " صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة" الذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك

والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعار بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.





## في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



لذا ولأجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي وذلك بإنشاء 49 تنسيقية ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعومة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر.

فيما يمثل صندوق الضمان إطار مكلف بالدراسة على مستوى كل تنسيقية، كما تم إنشاء الرابط الوظيفي بين المديرية المركزية والفروع المحلية (تسيقات محلية) والممثل في الفرع الجهوي، تشرف هذه الهيئة الصغيرة على حوالي خمس (05) تسيقات وهي تقوم بدور التنسيق، التعزيز ومتابعة الأنشطة ولهذا الغرض، تم إنشاء شبكة تضم 10 فروع جهوية تشرف على مجمل التسيقات الولائية.

تمثل هذه الهيئة النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجوّاري وتقليص الآجال لاتخاذ القرارات السريعة والملائمة.

### 3- جهاز القرض المصغر:

القرض المصغر هو سلفة موجهة للمشاريع التي تبلغ كلفتها :

30000 دج لأجل شراء مواد أولية قصد استحداث نشاط ما:

تتراوح ما بين 50000 دج و 400000 دج لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في العمل:

يتم تسديده على مدى سنة إلى خمسة سنوات ( من 12 إلى 60 شهرا).

إن هذا القرض موجه للنساء الماكثات في البيت والمواطنین بدون دخل أو ذوي مداخيل غير مستقرة وغير منتظمة.

يرمي إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات.

### 4- شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر:

بلوغ سن 18 سنة فما فوق.

عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.

إثبات مقر الإقامة

امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب

انجازه.

عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.





## في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



القدرة على دفع، حسب صيغة التمويل، المساهمة الشخصية التالية:

3% إلى 5% من الكلفة الإجمالية للنشاط، حسب الحالات، لأجل شراء عتاد صغير.

10% من الكلفة الإجمالية للنشاط الذي لا تتعدى كلفته 30.000 دج لأجل شراء مواد أولية.

- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.

- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب جدول زمني محدد.

الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.

5- المساعدات والامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر:

\* تضمن الوكالة للمقاولين الدعم، النصح، المساعدة التقنية والمرافقة أثناء تنفيذ نشاطاتهم.

\* يمنح القرض البنكي بنسبة فائدة مخفضة تقع على عاتق المستفيد ( بنسبة 10 إلى 20 % من نسبة الفائدة المحددة

من طرف البنك والمؤسسات المالية)، تتحمل الخزينة العمومية فارق نسبة الفائدة التجارية

\* يمكن منح سلفة بدون فائدة بنسبة 25% من الكلفة الإجمالية للمشروع إذا كانت هذه الأخيرة تتراوح ما بين

100.000 دج و 400.000 دج

قد ترفع هذه النسبة على 27% من الكلفة الإجمالية للمشروع:

\* إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها.

\* إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة، في الجنوب أو الهضاب العليا.

\* لشراء المواد الأولية: تمنح الوكالة سلفة مقدرة ب 90% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق

30.000 دج.

6- صيغ التمويل:

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير ثلاث صيغ للتمويل انطلاقا من السلفة

الصغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 30.000 دج) إلى قروض معتبرة (التي تتراوح

من 50.000 دج إلى 400.000 دج) تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.





## في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



يسمح كل جهاز بحكم خصوصياته بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع فيؤدي ذلك إلى نوع من التخصص في المشاريع وللأفراد مما يمكن فعالية هذه الأجهزة.

فيما يتعلق بوكالة القرض المصغر على مستوى ولاية سوق اهراس، بداية المشروع في نشاط دعم المشاريع الموجهة للمواطنين كان في فيفري 2005 م، حيث تم تسجيل عدد زيارات للشباب الراغب في الاستفادة من القرض ب 16156 ، عدد الملفات المعالجة 8999 و المرفوضة لاسباب موضوعية مردها عدم اهلية حمل المشروع ب 900 ملف أي أن عدد المشاريع المقبولة هي 7157. فيما يتعلق بحصة المرأة في حصيلة المشاريع الموافق على تنفيذها فقد جاءت وفقا لمعطيات الجدول المرفق : ( ابتداء من تاريخ تأسيس الوكالة من فيفري 2005 إلى غاية افريل 2011م)22.

قطاع النشاط

تمويل ثنائي

.ANGEM-PROMOTEUR

تمويل ثنائي

.BONQUE – PROMOTEUR

تمويل ثلاثي

.ANGEM- BONQUE- PROMOTEUR

المجموع

210	04	0	206	الفلاحة
1173	248	16	909	الصناعة
01	0	0	01	البناء
772	274	16	482	الخدمات
598	13	02	583	الحرف





## في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



المجموع 2754 539 34 2181

من خلال هذه المعطيات ، يتضح أن نسبة إقبال المرأة على الاستفادة من القرض المصغر هي مقدرة ب:

38.47% ( بحجم استثمار أعلى في قطاع الصناعة بنسبة ( 42.59 % ) نجد أعلى نسبة فيها المتعلقة بالتعامل  
الثنائي اي بين المرأة و الوكالة بنسبة (79.19% ) .

فيما يتعلق بالمشاريع المسيرة من قبل النساء فتتمثل في اغلبها في ممارسة النشاطات التالية :

الفلاحة : تربية النحل ، تعلق الأغنام ، تربية الأرانب ، الدجاج ، زراعة الخضروات ، الملية .

الصناعة : الخياطة الجاهزة ، صناعة الحلويات .....

البناء : صناعة قوالب البناء .

الخدمات : مكتب معلوماتية : حلاقة ...

الحرف : صناعة الزرابي ، الخياطة التقليدية ، تزيين و تحسين مظهر البيوت .

و لتحقيق هذه المتطلبات ، اتخذت الوكالة حملة من الإجراءات كرستها للسهر على إدماج المرأة الفعلي في وتيرة التنمية

من خلال مرافقتها عبر مختلف مراحل تسييرها لمشروع المقاول و هذا من خلال ما يعرف بالمرافقة عبر الخلايا المتواجدة

على مستوى الدوائر ، أين تتم المرافقة مجانا طوال المدة المرتبطة بإنشاء و انجاز المشروع .

تتمثل الأهداف المسندة لعملية المرافقة فيما يلي : 23

- جعل المقاول(ة) يدرك الجوانب التجارية و التقنية و المالية المتعلقة بمشروعه .

مساعدة المقاول (ة) في مساعيه المرتبطة بانجاز المشروع .

- دراسة احتمال نجاح المشروع .

- فحص سلامة الفرضيات الموضوعية من طرف المقاول(ة) المتعلقة بمشروعه .

- تحضير ملف مكتمل خاص بإنشاء النشاط ( دراسة تقنو - اقتصادية ) حسب الطرق و المناهج المتبعة من طرف الوكالة







## في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



هذا و من جانب آخر تركز إستراتيجية المرافقة على التكوين عبر ثلاثة أنماط : 24

. GERM: gérer mieux votre entreprise

. CREE :comment créer votre idée d'entreprise

. TRIE:trouvez votre idée d'entreprise

و الجدير بالذكر هو اعتماد طريقة التكوين " الاندراغوجي " و هي طريقة أكاديمية تركز على المقاربة بالمشاركة من خلال تبادل الخبرات بين المدرب و المتكويين وفقا لأسلوب علمي قائم على أسس و معايير دولية .  
و تتمثل أهم مواد التكوين في : بالنسبة لنمط TRIE (كيفية خلق و إنشاء فكرة مؤسسة ، انجاز مخطط عمل ، التأكد من صحة الفكرة ) .

CREE ، GERM : ( أساسيات التسيير الأفضل للمؤسسة ، المؤسسة و العائلة ، العمال و الإنتاجية ، التسويق ، التمويل ، التخزين ، المحاسبة والتخطيط ) .

هذا و قد عمدت الوكالة لتكملة المجهودات المبذولة - لا سيما فيما تعلق بتحفيز المرأة المقاولات - الى القيام بالنشاطات التالية: 25

\*التعبئة و التحسيس بضرورة المشاركة في صنع عملية التنمية بنماذج واقعية من خلال تبني فكرة إنجاز و تحقيق المشروع.

\* اقتراح مجالات و ميادين قابلة للاستثمار من خلال تقديم كل الشروحات والمعلومات الوافية المتعلقة بالمشروع.

\*خلق وساطة تفاوضية مع البنوك والمؤسسات المالية لتسهيل تمويل المشاريع .

\*إنجاز مخطط المشروع وشرح كل الخطوات والمراحل لتنفيذه.

\*الحرص على تنفيذ دورات تكوينية متواصلة من خلال التعاقد مع مؤسسات التكوين المختصة.

\*مرافقة المرأة عن طريق توعية أفراد أسرتها وكل الفاعلين المحيطين بها لتقديم السند والدعم لها لإنجاح مشروعها.

-فتح منافذ و فضاءات اتصالية دائمة للإجابة عن كل الاستفسارات والانشغالات .





## في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



وقد خلص الفريق المكون بالوكالة إلى أن نجاح المرأة في تسييرها لمؤسستها مرهون بتحقيق خمسة عشر مفتاحا لإنشاء مؤسسة نسائية هي كالتالي : 26

1\* الإرادة : من المتعارف عليه أن الانجازات الكبرى للأفراد و الجماعات تبدأ من قوة العزيمة و بدون هذه القوة الداخلية الكامنة لا يمكن للمرأة تجسيد أفكارها في إنشاء مؤسسة تضمن لها دخلا مستقلا و حياة اجتماعية مستقرة . و في هذا الإطار من الضروري عليها التأكد من وجود حوافز حقيقة تدفع للتركيز على العمل الحر على الأقل 08 ساعات في اليوم و مجابهة التحديات و المخاطر كالاستدانة من البنوك و المخاطرة المالية مثلا.

2\* الرغبة في الاستقلالية و العمل الحر :

هو شعور – غالبا – ما يتحلى به الرياديون les leadership و لكي تكون المرأة ريادية يجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية :

- القدرة على التكيف مع التغيير .

- القدرة على تحديد نقاط الضعف و معالجتها .

- القدرة على التنازل عن جزء من المسؤولية للآخرين .

- القدرة على التحكم في الاعصاب .

- القدرة على تحديد الأهداف .

- القدرة على التحلي بالحكمة و الصبر .

3\* الرغبة في تكوين راس المال و الذمة المالية :

إن استحداث اي نشاط جديد يتطلب راس مال ابتدائي يحدد – حسب الطبيعة القانونية للمؤسسة ، كما ان نمو المؤسسة ينبع من الرغبة في انماء راس مالها من خلال بذل اقصى الجهود في انجاح مسيرة المشروع المؤسستي و بالتالي فهذا المطلب ليس رهين الحظ و انما يتحقق بالمثابرة .

4\* التمتع بصحة جيدة .





## في تدعيم المقاولاة النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



- \*5 أن تملك المرأة تصورا منطقيا استراتيجيا بعيد المدى : فكل مشروع يبدأ بفكرة و بالتالي لا يمكن تجسيده إلا إذا كان منطقيا ، و حتى يكون كذلك يجب :
- دراسة المعوقات و طرح حلول لها .
  - جمع و دراسة تجارب الآخرين .
  - معرفة شاملة و دقيقة بسياق المحيط .
- \*6 أن تملك روح العمل الجماعي و القيادة .
- \*7 أن تملك روح المغامرة و المخاطرة .
- \*8 التمتع بالأخلاق الحسنة و روح الاستقبال .
- \*9 التكيف و الإبداع .
- \*10 البحث عن المعلومة و تقوية القدرات الشخصية .
- \*11 الكفاءة و تجميع المؤهلات اللازمة .
- \*12 التحكم في نشاط أو مهنة عن طريق :
- تتمين تقنية جديدة أو إيجاد طريق أفضل للإنتاج .
  - تنمية خدمة خاصة .
  - انجاز منتج شخصي .
- \*13 التحكم في البيع و الشراء :
- معرفة تامة بالسوق .
  - البحث عن أفضل الممولين .
  - تحديد المنتجات الجديدة .
  - التفاوض أثناء المعاملات .
- \*14 التحكم في فن التسيير انطلاقا من :





## في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



تتمين الأشياء و تقييمها .

التحكم في علم المحاسبة ، التخزين و المراقبة .

-التحكم في الإعلام الآلي و تعميم استخدامه في المؤسسة .

15\* التحكم في تسيير الموارد البشرية انطلاقا من :

-تحفيز الموظفين .

- التأسيس لشبكة من العلاقات المهنية .

إلا انه و بالرجوع إلى إحصائيات واردة خلال سنة 2004 م متعلقة بكون أن هناك تقريبا أكثر من مليون امرأة مقاولات في الجزائر وهو ما كشفت عنه نتائج التحقيق حول مزايا وصعوبات المقاولات في الجزائر، هذا وقد عرف معدل النشاط النسوي- حسب نفس التحقيق- ارتفاعا معتبرا خلال السنوات الأخيرة بحيث انتقل من 625 ألف سنة 1996 م إلى أكثر من 1.4 مليون امرأة مقاولات سنة 2004 م، هذا و لوحظ من جهة أخرى أن عدد النساء اللائي يفضلن المقاولات يبقى ضعيفا بسبب العديد من العراقيل التي تحول دون بروز هذه الفئة من النشاط بالنسبة للعنصر النسوي في الجزائر ناهيك عن التحايل عليهن و انتحال اسمائهن في انجاز سجلات تجارية خاصة بالمؤسسات 27.

هذا و لا يمكن إنكار وجود عراقيل معتبرة ثببت مهمة اندماجية المرأة الجزائرية بفعالية في عالم المقاولاتية أبرزها : 28 ما أسفرت عنه نتائج سبر آراء تم انجازه من قبل الجمعية الوطنية للتطوع " تويزة " لقياس تصورات النساء الحاملات لمشاريع اقتصادية بمحافظة الجزائر الكبرى و كان هذا خلال عام : 2008 م تحت عنوان :

cas des femmes accompagnées ، « Le genre et l'entrepreneuriat féminin en Algérie »  
par le projet création de micro entreprises pour femmes en situation d'exclusion  
« dans la wilaya d'Alger

و قد عبرت اغلب الآراء على أن أغلب المعوقات والمشبطات التي تواجه المرأة المقاولات في الجزائر هي كما يلي :  
عدم القدرة على إقناع العائلة بتقديم المساعدة خاصة في ما يتعلق بالتنقلات وهو ما أدى في الكثير من أحيان إلى تخلي المقاولات عن مجالهن الذي يتطلب أكثر من أي حقل التنقل والمتابعة .





## في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



قلة خبرة الكثيرات في مجال تسيير المؤسسات خاصة ما تعلق بالقدرة على التحكم في المعلومات .

تسديد الديون في الفترات المطلوبة .

العجز عن التسويق والترويج للعرض إما بسبب المنافسة الشديدة، انعدام الزبائن أو انعدام التمويل .

غياب الدعم العائلي خاصة في الأعمال الأسرية .

عدم وجود مقر للعمل والعراقيل الإدارية .

وفي ظل هذه التداخيات قامت الوكالة الوطنية للقرض المصغر لولاية سوق اهراس بابرام اتفاقيات مهمة مع مؤسسات

المجتمع المدني المحلية ، الوطنية و حتى العالمية لتسهيل إمكانية الوصول إلى مختلف فئات الشباب و على رأسهم

فئة النساء لتحفيزهن على الاستثمار الحر وهذا بالنظر إلى كون العمل الجماعي يعتبر محالا خصبا تنتعش فيه روح تحمل

المسؤولية بشكل جماعي ، يتم فيه الدفع نحو تحرير الطاقات و الإمكانيات الإبداعية- هذا و يعد أيضا منتوجا تنظيميا و

ثقافيا هادفا من خلال ممارسات مجسدة تكسب المنخرط فيه وعيا محددًا إزاء القضايا المطروحة بإلحاح على السياق

الاجتماعي و التاريخي الذي يمارس فيه ذلك العمل29.

و بذلك فالتنظيم الجماعي مؤهل أكثر من غيره من مؤسسات المجتمع المدني لاحتواء رهان المشاركة الفعلية للمرأة في

التنمية رفقة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خاصة خلال عمليات التحسيس و التكوين كون العمل الجماعي يشكل

دعامة للمجتمع حيث يخلق الأجواء الملائمة لتأطير الشباب لبناء مجتمع مسؤول يساهم في التنمية و التعبير، قادر على

الخلق و الابتكار ، متحملا لمسؤولية المشاركة و مدركا لأهميتها كرسيد لمواجهة كل الظروف.

هذا و يمكن التذليل أيضا على مدى ملائمة العمل الجماعي في تمكين المرأة المقاولات على تميز الممارسة الجماعية عن

باقي الممارسات التربوية الأخرى بمبدأ الاختيار، مبدأ التطوع و المشاركة30.

هذا بالإضافة إلى الموقع الذي تشكله الجمعية في المجتمع كمؤسسة قيادية بامتياز لمختلف الانشغالات و الرهانات

لاسيما ما تعلق بقضية المرأة في التنمية خاصة من منطلق توظيفها لآليات الاتصال الاجتماعي و الجماعي في تحقيق هذا

الرهان نظرا لما يتمتعان به من قدرة على الاقناع أي تغيير معارف اتجاهات و سلوكيات الغير فعندما يكون هذا التعديل





## في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



لصالح المجتمع عامة يجيب على طموحات و مصالح هذا المجتمع ، هنا يصبح اتصالا اجتماعيا و يعمل هذا الأخير على التصحيح عن طريق الإقناع بسلوكات اعتبرت محففة أو ضارة بالقدر الكافي لتبرير عمل مشترك، و يسمح الاتصال الاجتماعي بجذب و موافقة أكبر عدد ممكن للقيام بمهمة مشتركة و خيرة للمجتمع، تحفز الفرد على الأخذ بنصيبه من المسؤولية ازاء العمل المشروع. 31

و قد تمثلت ابرز التنظيمات الجمعوية التي تعاملت معها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية سوق اهراس في تدعيم المقاولات النسوية في :

\*الجمعيات النسوية كجمعية ترقية المرأة الريفية بولاية سوق اهراس .

\*جمعية الواجب الشبابية ببلدية المراهنة ، ولاية سوق اهراس عبر مختلف النشاطات التحسيسية .

\*جمعية الاتحاد من اجل التنمية الجماعية بولاية سوق اهراس من خلال تظاهرة : "القرض المصغر وسيلة للخروج من البطالة" بتاريخ : 19 مارس 2009 م ، وكذا في فعاليات اليوم الدراسي حول : "إنشاء و خلق المؤسسات الشبابية في ولاية سوق اهراس" ( 19 ديسمبر 2009 م) وكذا اليوم الدراسي تحت شعار : "العمل في شبكة حول مشاريع التنمية" (04 جوان 2009 م) إضافة إلى الدورات التكوينية و الورشات الإعلامية لصالح المرأة المقاولات في ولاية سوق اهراس خلال الفترة من نوفمبر 2008 إلى غاية جانفي 2009 م.

هذا بالإضافة إلى اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي في مجال تربية النحل كنشاط استثماري موجه للمقاولات النسوية و اتفاقية أخرى سيتم إبرامها مع التعاونية التقنية البلجيكية CTB خلال سنة 2011 م .  
( coopération technique Belge ) على مستوى بلدية سيدي فرج .

إلا انه و بالرغم من كل هذه المجهودات المبذولة من قبل أجهزة و آليات دعم و مساندة الشباب وعلى رأسها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، لاتزال مشاركة المرأة الجزائرية في عالم المقاولاتية محتشمة و محدودة ، تقتصر على مجالات معينة نظرا لاستمرار مشكل النظرة القاصرة للمجتمع للدور الحقيقي الذي يجب أن تطلع به المرأة الجزائرية ، وعدم الإدراك فعليا لثمن عدم إدماجها في وتيرة التنمية بالشكل المطلوب ، و كذا إلى أهمية إشراك كل الفاعلين نساء ،





# في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



و رجالا في تحقيق أهداف التنمية الشاملة وهذا بالنظر لما تحتكم عليه الجزائر من إمكانيات وكفاءات بشرية معتبرة  
تنتظر المزيد من تثمينها و تطويرها.

## المراجع

1 - مجموعة النصوص التنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب، 16 أكتوبر 1998،





## في تدعيم المقاولات النسوية ANGEM تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر



- 1- أماني قنديل ، "المنظمات الأهلية العربية و تمكين المرأة توجه استراتيجي توجه الاحتياجات الضرورية" ، مستخلصات البحوث والدراسات -المقدمة إلى المؤتمر التأسيسي العام للشبكة العربية للمنظمات ،نوبا للطباعة ،بيروت، 26/24 سبتمبر 2001م ، ص 11 نفس المرجع السابق ، ص 13-2
- 3- FCIL ( سلسلة إصدارات جمعية الاتحاد من اجل التنمية الجماعية ، " دليل الإطار الجمعي بتمويل من الصندوق الكندي للمبادرات المحلية -عدد رقم 01 ، الجزائر ، نوفمبر 2009 م ، ص 01
- 4-5 سلسلة إصدارات فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة ، " دليل العمل من اجل ماسسة مقارنة النوع الاجتماعي و المساواة في برامج -التنمية المحلية " ، الدار البيضاء ، المغرب ، نوفمبر ، 2010 م ، ص 20 نفس المرجع السابق ، ص 21-6-7
- 8-02 سلسلة إصدارات جمعية الاتحاد من اجل التنمية الجماعية، مرجع سابق ، ص 8-02
- 9-45 إحسان محمد الحسن ، " علم اجتماع المرأة " ، دراسة تحليلية عن المرأة في المجتمع المعاصر ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2008 م ، ص 9-45
- 10- عبلة محمود أبو عبلة ، " المرأة العربية العاملة المعوقات ومتطلبات النجاح في العمل القيادي " ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2004، ص 01
- 11- أماني قنديل ، " المنظمات الأهلية العربية و تمكين المرأة، توجه وإستراتيجية توجه للاحتياجات الضرورية" ، مستخلصات البحوث والدراسات -المقدمة إلى المؤتمر التأسيسي العام للشبكة العربية للمنظمات ،نوبا للطباعة ،بيروت، 26/24 ، سبتمبر 2001 م، ص 07
- 12-07 سلسلة إصدارات فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، مرجع سابق ، ص 12-07
- 13-04 بهيجة هسكر ، "الجماعة المقاولات بالمغرب" ، (الأسس ، المقومات و الرهانات ) ، طوب بريس ، الرباط ، المغرب ، 2010 م، ص 13-04 نفس المرجع السابق ، ص 14-06
- 15- 1607 نفس المرجع السابق ، ص 15- 1607
- 18- 17: 08 نفس المرجع السابق ، ص 18-17: 08
- 19- 18 نفس المرجع السابق ، ص 19- 18
- 20- 20 نفس المرجع السابق ، ص 20- 20
- 21- 6-1 الموكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، " مطبوعة إعلامية" ، عدد 01، الجزائر ، افريل 2011 م ، ص 21- 6-1
- 22- مخطط تقييمي " لمشاريع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية سوق اهراس ، خلال الفترة من فيفري 2005 إلى غاية افريل 2011. ص 01
- 23- 10 الموكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، " مجلة إعلامية " ، عدد 06، الجزائر ، افريل 2011 ، ص 23- 10
- 25- 24 مخطط تقييمي " لمشاريع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية سوق اهراس ، خلال الفترة من فيفري 2005 الى غاية افريل " 24-25 2011. ص 02
- 26-03 نفس المرجع السابق ، ص 26-03
- 27- 2 جريدة الخبر ، " نتائج التحقيق حول مزايا وصعوبات المقاولات في الجزائر" ، الجزائر ، عدد 2500 ، 2009 ، ص 2- 27
- 28- rapport association nationale TOUIZA ،évaluation finale de projet création de micro entreprises pour femmes en situation d'exclusion dans la région d'Alger, Alger ,N°01 , avril 2008,p 03.
- 29- 30 م :حمد طلال ، " استعمال تقنيات التواصل في تنفيذ أنشطة المنظمات غير الحكومية " ، التقرير التركيبي لأشغال الورشة التكوينية الثانية -في مجال التربية السكانية لفائدة ممثلي المنظمات غير الحكومية ، جامعة محمد الخامس السووكسي ، كلية علوم التربية ، الرباط ، 1997 م ، ص 22.
- 31- نبيلة بوخبرة، مدخلة بعنوان : "الاتصال الاجتماعي ، تقنياته ، دعائمه و مكوناته" ، فعاليات اليومين الدراسيين حول الاتصال الاجتماعي ، -تحت شعار :استقطاب الاهتمام المتواصل و التحسيس الدائم تجاه المجتمع ، المعهد الوطني للتكوين المهني بالابيار ، وزارة التضامن الوطني و العائلة ، ، 26/25 ماي 1999م ، الجزائر العاصمة ، ص 19

